

مثلا او استقبلها او ثبت ذكره وبالغير تلك اللمحة فلا حرجة اه ولو استقبل
 القبلة ولم يبل بل يتقوا واستدبروا لم يتقوا بل بال غير حرم او لا
 الظاهر مع انه غير من بابي اي حرم فالاستقبال لا يتقيد بحالة
 البول خلافا للقول ولكن شرقا وغربا هو قيد عن قبلةهم الى
 الجنوب كاهل المدينة او الى الشمال كاهل عدن نحو حرم بذلك عما
 ذكره بخلاف غير مصرقول وفيها اي الصحيحين في بيت حفصة
 اي في محل غير معد مع السائر من حرمس فزايمة قبل ان يقبض
 بعام الحرفان قلت هذا الحديث ظاهر في النسخ فيقتضي الجواز
 مطلقا قلت هذا ما فرجه بعضهم ويرد بانه محمول على انه رآه في
 بناء و نحوه اي رآه في المعد لقضا الحاجة ويحمل انه رآه في غير المعد
 مع السائر لبيان الجواز لان ذلك هو المعهود من حاله صلى الله
 عليه ولم لما الغت في السائر قال في الإيعاب وودعوي ان ذلك من
 خصا بطنه لا يلتفت اليها لان المضامين لا تثبت بالاحتمال
 طب على المنهج بخلاف النسخ المذكور وهو البناء غير المعد مع
 السائر منع الصحراي والصحرا مع السائر فانها لا يعمران
 للصرف اي حيث غلب على ظنه بتجسه في الخارج والاربع
 القبلة طب فسر استشكل بعض ضعفة الطلبة قوله لو
 هبت الريح عن يمين القبلة وشمالها جاز الاستقبال والاستدبار
 فان تعارضوا قدم الاستدبار فتوجهوا ان المراد بقوله جاز الاستقبال
 والاستدبار التخيير بينهما مع امكانهما وان المراد بتعارفهما ان
 لم يكن الا احدهما فلا معنى لتقدم الاستدبار وهو خطأ واضع بل
 معنى قولهم جاز الاستقبال والاستدبار انه يجوز ان يكون منهما اي انه
 لم يكن الا الاستقبال فقط والاستدبار وحده فان امكان اي امكانه ان
 يستقبل وامكانه ان يستدبر فهو معنى تعارضهما وهذا واضع ان
 الزمان احوج الي التعرض لذلك كما واذا تعارض الحرفان تخلفا

الاستقبال
 في غير حرم

لا يخفى

لا يخفى ان هذا التعارض لا يتصور وان ذكر جمع من الفضلاء والعلماء
 اه واقول على تصويره بان يكون محل الاستقبال فيه من غير ما كان
 يكون المحل مستقبلا لجهة القبلة اي عرضا كالحل فلا يدخل النسخ
 الا من غير ما كان مستقبلا وما ان يستقبل واما تدبير ولا يمكنه الا خلاف
 الي غيرهما ويقرب ذلك او يعينه ما قاله سم انه لو قضى الحاجتين
 لم يجب السرا من جهة القبلة فقط اهاج تعين الاستدبار
 لان الاستقبال الحش منتفي في الثلاثة ومحل ذلك من غير من
 الاداب ما لم يغلبه الخارج او يضر كتمه والا فلا حرج والغايه
 وهو اول بالبراهة اه ثم في الما الر كدس كان قليلا او كثيرا
 الا ان يستحرج بحيث لا تصافه الأنف في مجال ويكفي في الدليل مطلقا
 جاريا كان او ركب اسوا استبحر ام لا هو من حرمس فالتفصيل انما
 هو في قضا الحاجة في المنهازا والحاصل انه تكبر في الدليل مطلقا
 وكذا في المنهازا لا في الواحد المستحرج والحجاري الكثير فسر
 يندب اتخاذا للمبول فيه ليلا للاتباع ولان دخول الحش في حش
 ليلا والنهي عن نفع البول في البيت ونقله بان الملايكة
 لا تدخل بيوتا فيه بول منتقع كما لا تدخل بيوتا فيه كلبا وجنبه او
 صومرة لا يعارض ذلك لاحتمال ان يرد بالانتفاع طول الملك
 وهو غير لازم من اتخاذ النهي خاص بالمنهازا ورجح في ليلا
 فتأمل طب وان كان الما قليلا المعتقد ولكن يكف في الليل اي البول
 في الكثير الجاري م ر وينبغي ان يجمع الخ ضعف لما مر اي ان الما
 ماوي الحش بالدليل مطلقا جاريا او ر كدس بما تقدم من التعليل
 اي امكان طهره بالكثير فهو كالاتي مخرفة في انه يمكن تطهيرها
 بعد تنجسها فلا يرد ان الاستحاحا في البول في الما فلا حرج
 بينهما بان هناك استعمالا لوقال بان هناك قضين الحان صحابا
 قال اذا كان الماله او مباحا او مسجلا او موقوف ولو كان مستقبلا

مرا كدس

ل